University of Antwerp
Law and Development

حقوق إنسان تحررية
Emancipatory Human Rights

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY
معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان
Muwatin Institute for Democracy and Human Rights

ورقة سياسات **Policy Brief**

التدمير المُمَنهج لشروط الحياة
الإنسان والطبيعة في النظام العالمي الجديد[1]

ضمن مشروع "حقوق إنسان تحررية"

سلام بطمة[2]

2026

[1] تم عرض بعض الأفكار الواردة في هذه الورقة في مؤتمر مواطن السنوي الثلاثين (2-3 كانون الأول/ ديسمبر 2025).

[2] عملت المؤلفة على هذه الورقة بمساندة هديل أيوب.

ملخص

تنطلق هذه الورقة من فرضية أساسية مفادها أن من غير الممكن فهم الأزمة البيئية اليوم بوصفها مشكلة تقنية أو طبيعية منفصلة عن سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإنما باعتبارها جزءاً من أنماط أوسع تعيد تشكيل شروط الحياة بشكل غير متكافئ. إذ أن التدهور البيئي لا يقتصر على استنزاف الموارد الطبيعية أو تدمير النظم البيئية، وإنما يمتد ليؤثر على استقرار المجتمعات وأنماط العيش، والوصول إلى الموارد الأساسية لا سيما القدرة على الاستمرار.

وتجادل الورقة بأن ما نشهده اليوم يتمثل في "التدمير الممنهج لشروط الحياة" حيث يجسد الاستنزاف البيئي العنف السياسي ضمن بنية عالمية تعيد إنتاج الهشاشة وعدم المساواة. لذلك تشدد الورقة على خطر الفصل بين الإنسان والطبيعة، وتؤكد أن حماية البيئة لا يمكن أن تفهم بمعزل عن قضايا العدالة الاجتماعية والحق في الموارد والاستقرار الإنساني.

تستعرض الورقة أربع حالات تجسد هذا التدمير الممنهج والمزدوج: تدمير غابات الأمازون، والحرب الروسية على أوكرانيا، وحرب الإبادة على غزة، لاسيما الحالة الفلسطينية في الضفة الغربية حيث يمارس الترهيب البيئي والاستيطان الرعوي للسيطرة على المناطق (أ، ب، ج). وتستخدم كنماذج تكشف أبعاداً مختلفة لآليات التدمير الممنهج لشروط الحياة؛ ففي الأمازون يبرز التوسع وسوء استغلال الموارد وإزالة الغابات؛ وفي أوكرانيا تبرز الآثار البيئية الممتدة للحرب وعسكرة الطبيعة؛ بينما تتجسد التبعات البيئية المكثفة في غزة في تداخل الحصار والعنف الاستعماري مع التدمير البيئي والبنية التحتية، أما في الضفة الغربية، فيبرز "الاستيطان الرعوي" كأداة لسلخ الإنسان عن واقعه والسيطرة الكاملة على الأرض والموارد. وتخلص الورقة إلى أن معالجة الأزمة البيئية تتطلب تجاوزت المقاربات التقنية الضيقة، واعتماد سياسات أكثر تكاملاً تربط بين البيئة والعدالة الاجتماعية وإدارة الموارد وحقوق المجتمعات المحلية، بما يسهم في حماية شروط الحياة وتقليل الهشاشة مستقبلاً.

المقدمة

لطالما حُصرت النقاشات حول الأزمة البيئية في إطار تقني يركز على مظاهرها مثل تغير المناخ، وشح الأمطار وإزالة الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي. غير أن ما نواجه اليوم يتجاوز هذه المقاربات الجزئية، إذ تكشف الأزمة عن خلل بنيوي في العلاقة بين السلطة والحياة والأرض، في ظل تحولات النظام العالمي الجديد، بما يطال حتى البنى الجيولوجية والبيولوجية لكوكب الأرض.[3]

ففي سياقات متعددة، يتلازم تدمير النظم البيئية مع تفكيك المجتمعات البشرية، بل وإن تفكيك المجتمعات أصبح يبدأ من خلال تدمير بيئة المجتمع والتي هي جزء منه، وشرط من شروط وجوده. حيث تتحول الأنهار والغابات إلى موارد مستنزفة، وتعاد صياغة الجغرافيا بوصفها فضاءات استخراجية تدفع المجتمعات إلى هوامش الحياة السياسية والاقتصادية، وتقوض استمراريتها المكانية وأنماطها المعيشية. لذلك لا يمكن فهم الأزمة بوصفها متعددة الأبعاد فحسب، وإنما كأزمة واحدة متشعبة تتجلى كعنف ممنهج يعيد إنتاج نفسه عبر تلازم تدمير البيئة وتهميش الإنسان ضمن أفق الحداثة المعولمة.[4]

وعليه لا يكفي أن نحصي الغابات المفقودة والأنهار الملوثة والأنواع المنقرضة وإنما علينا أن نواجه حقيقة أن التدمير البيئي لا ينفصل عن تدمير الحياة بأكملها بما في ذلك الحياة البشرية. فمثلاً

---

[3] Jason W. Moore, *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital* (London: Verso, 2015),2.

[4] Ibid.,14.

في غابات الأمازون تُقتلع المجتمعات التي تتجذر حياتها ومعارفها وثقافتها في موطنها من جذورها بفعل إزالة الغابات لأهداف صناعية. وفي أوكرانيا لا تقتصر الحرب على قتل المدنيين وحسب وإنما هناك تدمير متعمد للبنية التحتية بما في ذلك الأنهار والتربة والأراضي الزراعية تاركة ندوباً بيئية مستمرة. وفي غزة، خلقت الحروب المتكررة وآخرها حرب الإبادة الجماعية بما في ذلك الإبادة الصامتة في الضفة الغربية ومصادرة الأراضي مشهداً يحدث فيه التدمير البشري والبيئي في آن واحدة، فتقوض الحياة اليومية جنباً الى جنب مع البيئة التي تدعمها.

هذه الأزمات ليست معزولة عن بعضها البعض فهي تشكل أعراضاً لنظام عالمي اقترن فيه العنف ضد الإنسان مع العنف ضد الطبيعة والعكس صحيح. وعليه نجادل في هذه الورقة أن تزامن الظواهر المشار إليها ليس صدفة، فهو يعكس نظاماً عالمياً يعامل الحياة البشرية والبيئية على أنهما أشياء قابلة للاستهلاك. غالباً يتم اختزال هذه الأزمات بوصفها تدهور بيئي، أو تغير مناخي، أو حتى فقدان للتنوع البيولوجي، لكن هذه التوصيفات وتسمياتها تحجب عنا الفهم الأوسع، ففي الأمازون وأوكرانيا وغزة وغيرها من الأماكن يتكشف الدمار البيئي بالتوازي مع المعاناة الإنسانية والنزوح والقمع السياسي.

بهذا المعنى تكشف الأزمة البيئية المعاصرة عما يمكن وصفه أنه عملية ممنهجة لتقويض شروط الحياة المشتركة بين الإنسان والطبيعة، لأنهما ليسا كيانين منفصلين، وإنما نسيج واحد مترابط. هكذا يصبح تدمير النظم البيئية وتآكل عوالم الحياة البشرية عمليتين متداخلتين، تعزز كل منهما الأخرى بصورة متبادلة. وهنا يتجلى التدمير الممنهج لشروط الحياة؛ بحيث يصبح تدمير النظم البيئية وتآكل المجتمع البشري أساساً لتطور النظام العالمي الجديد.

وللمساهمة في تبني سياسات أكثر شمولية فيما يخص التوعية بشأن مجابهة الأزمة البيئية وجذورها، تخاطب هذه الورقة صانعي السياسات، في المؤسسات الحكومية، ومختلف المؤسسات التربوية، إلى جانب الجهات الأخرى العاملة في مجالات العدالة البيئية والتنمية. من أجل تعزيز فهم أكثر تكاملاً للأزمة البيئية بوصفها قضية ترتبط بشروط الحياة والعدالة الاجتماعية على حد سواء، كما تسعى إلى المساهمة في تطوير مقاربات وسياسات تتعامل مع البيئة والإنسان ضمن إطار مترابط يتجاوز الفصل بين القضايا البيئية وجذورها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

التدمير الممنهج لشروط الحياة ـ العلاقة بين الإنسان والطبيعة

يقدم هذا الجزء من الورقة إطاراً لفهم العلاقة بين الأزمات البيئية والأوضاع الاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال التركيز على ما يمكن تسميته بالتدمير الممنهج لشروط الحياة. فعوضاً عن النظر إلى التدهور البيئي وكأنه ظاهرة منفصلة أو طبيعية، تقترح الورقة ربطه بشكل مباشر بالسياسات الاقتصادية وأنماط القوة التي تشكّل حياة المجتمعات. في الكثير من المقاربات الدارجة، يتم التعامل مع البيئة كمساحة منفصلة عن الإنسان، حيث تفهم الأزمات البيئية باستخدام مفردات مثل التغير المناخي أو الكوارث الطبيعية فقط.[5] لكن هذا الفصل يخفي جزءاً مهماً من الصورة. في المقابل، تشير مقاربات أخرى- خاصة تلك المرتبطة بالعدالة البيئية[6]- إلى أن استنزاف الموارد الطبيعية لا يحدث بشكل محايد، فهو غالباً ما يكون مرتبطاً بسياسات التهميش والإقصاء بشكل غير متكافئ على المجتمعات الأكثر هشاشة.[7]

---

[5] Lissy Goralnik and Michael P. Nelson "Anthropocentrism," in *Encyclopedia of Applied Ethics*, ed., Ruth Chadwick (New York and London: Academic press, 2012).

[6] Vandana Shiva, "Earth Democracy: Sustainability, Justice, and Peace," *Buffalo Environmental Law Journal* 26 no 1, (8 January 2019): 1.

[7] Moore, *Capitalism in the Web of Life*.

لا يقتصر تدمير النظم البيئية على فقدان الموارد الطبيعية، فهو يمتد ليطال أسس وجود المجتمعات نفسها. فعندما تتدهور الأرض أو تستنزف المياه أو تختفي الغابات، لا تفتقد المجتمعات مصادر عيشها فقط، وإنما تفقد معارفها المحلية وأنماط عيشها واستقرارها الاجتماعي، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات إلى النزوح وتفكك البنى الاجتماعية وزيادة الهشاشة الاقتصادية.[8] ضمن هذا الإطار لا يمكن فصل الأزمات البيئية عن السياسات الاقتصادية العالمية. فقد أدت تحولات النظام التجاري الدولي إلى إعادة تشكيل الزراعة على مستوى العالم، بدءاً من الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) التي أرست توجهاً عاماً نحو تحرير التجارة وتقليل القيود على السلع،[9] وصولاً إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) التي عملت على تعزيز هذا المسار بشكل أكثر تنظيماً وشمولاً.[10] ومع إدماج الزراعة ضمن هذا النظام، خاصة مع اتفاقية الزراعية 1995[11]، طُلب من الدول تقليص الدعم للمزارعين المحليين وفتح أسواقها أمام المنافسة العالمية.

وأدى ذلك إلى إعادة توجيه الإنتاج الزراعي نحو التصدير عوضاً عن تلبية الاحتياجات المحلية، ما أضعف قدرة المزارعين الصغار على الاستمرار، وربط الأمن الغذائي بتقلبات السوق العالمية. إضافة الى ذلك، ترافق هذا التحول مع سياسات مثل خصخصة البذور وفرض أنظمة براءات اختراع عليها، ما حولها من مورد مشترك إلى سلعة خاضعة لسيطرة الشركات الكبرى. واثراً لذلك أصبحت النظم الزراعية أكثر اعتماداً على أنماط إنتاج مكثفة تستنزف الموارد الطبيعية، مثل الاستخدام المفرط للمياه والمواد الكيميائية وزراعة المحصول الواحد. توضح هذه التحولات أن التدهور البيئي يؤدي بشكل مباشر إلى تقويض المجتمع. ففقدان الموارد الطبيعية يعني تراجع الإنتاج الزراعي، وتزايد الضغط على مصادر المياه، وحتى فقدان الاستقرار المكاني والثقافي. كما أن هذه السياسات تعمّق الفوارق بين المجتمعات، إذ تتحمل الفئات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من هذه التحولات. فلا يحدث هذا التدمير دائماً بشكل مفاجئ أو واضح، فهو غالباً ما يتراكم ببطء. إذ أن بعض السياسات قد لا تظهر آثارها فوراً، إلا أنها تؤدي، مع مرور الوقت، إلى تدهور التربة واستنزاف المياه وتشويه الأنظمة الغذائية. هذا الطابع التراكمي يجعل من الصعب ملاحظة الخطر في مراحله الأولى، إلا أنه يقود في النهاية إلى أزمات عميقة ومتشابكة.

بناء على ذلك يصبح من الواضح أن حماية البيئة، لا تعتبر قضية منفصلة عن قضايا العدالة الاجتماعية أو عن مشروع التحرر الشامل، وإنما هي جزء وشرط أساسي منها. فالدفاع عن الموارد الطبيعية هو في الوقت نفسه دفاع عن حق المجتمعات في البقاء والاستقرار. ومن هنا، يمهد هذا التحليل لفهم كيف يظهر التدمير الممنهج لشروط الحياة في سياقات مختلفة حول العالم، وهو ما يتناوله المحور التالي من خلال أمثلة عملية.

تجليات التدمير الممنهج لشروط الحياة في النظام العالمي الراهن

لا يمكن فهم ما يحدث اليوم بوصفه سلسلة من الأزمات المنفصلة أو الأحداث الطارئة، سواء أكانت حروباً أو كوارث بيئية أو أزمات اقتصادية؛ لكن بوصفه نمطاً مستمراً من التدمير الممنهج لشروط

---

[8] Joan Martínez Alier, "World Summit on Sustainable Development." Unpublished Paper. *The Political Economy of Sustainable Development: Environmental Conflict, Participation and Movements* (Johannesburg: University of Witwatersrand- United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), 30 August 2002).

[9] World Trade Organization, "General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) 1947," *WTO Legal Texts* (n. d.), https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/gatt47_e.htm (accessed 28 March 2026)

[10] World Trade Organization, "Agreement Establishing the WTO," *WTO Legal Texts* (n. d.), https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/ag_e.htm (accessed 28 March 2026).

[11] World Trade Organization, "Agriculture," *World Trade Organization* (n. d), https://shortlink.uk/1wri4. (accessed 13 May 2026).

الحياة. ويتمثل هذا النمط في إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان وبيئته بطريقة تجعل الاستمرار الإنساني أكثر هشاشة، بسبب تداخل العنف السياسي مع الاستنزاف البيئي ضمن بنية عالمية غير متكافئة. ولا يقتصر هذا التدمير على الإضرار المباشر بالأفراد أو الموارد الطبيعية وإنما يمتد إلى تقويض الأسس التي تجعل الحياة ممكنة أصلاً، بما في ذلك الأرض والهواء والمياه والغذاء والمعرفة المحلية والبنية الاجتماعية. وبهذا المعنى لا تصبح البيئة مجرد مساحة متأثرة بالصراع أو الاقتصاد، بل تتحول إلى جزء من آليات تنظيم السلطة وإعادة توزيع القدرة على البقاء والوصول إلى الموارد.

وفي هذا السياق، لا تقتصر وسائل التدمير على العنف المباشر، وإنما يتم أيضاً عبر عمليات تدريجية وبطيئة تعيد إنتاج الهشاشة على المدى البعيد. فقد تدمّر المجتمعات عبر الاستهداف المباشر من جهة، وعبر استنزاف مواردها، وإضعاف قدرتها على الإنتاج وتفكيك علاقتها ببيئاتها، وتحويل شروط الحياة اليومية إلى حالة دائمة من عدم الاستقرار من جهة أخرى. لذلك، فإن أثر هذه العمليات يقاس بقدرتها على إعادة تشكيل إمكانيات الحياة والاستمرار عبر الزمن. إضافة لذلك تكشف هذه الديناميكيات أن التدهور البيئي ليس نتيجة جانبية للتوسع الاقتصادي أو الصراع السياسي، بل غالباً ما يكون جزءاً من الآليات التي يُعاد من خلالها تنظيم الفضاءات والموارد والعلاقات الاجتماعية. فإزالة الغابات وتلويث المياه وتدمير الأراضي الزراعية، كما إضعاف البنية التحتية البيئية لا تؤدي فقط إلى خسائر بيئية، وإنما تعيد توزيع القدرة على الوصول إلى الموارد من جهة، وتحمل المخاطر من جهة أخرى، بشكل يعمق حالة اللامساواة بين المجتمعات وداخلها.[12]

ولا يأتي استخدام أمثلة غابات الأمازون وأوكرانيا وغزة بوصفها حالات منفصلة أو استثنائية وإنما لكونها تكشف عن أبعاد مختلفة لآليات التدمير الممنهج لشروط الحياة داخل النظام العالمي الجديد. فالأمازون، تُظهر العلاقة بين التوسع الاقتصادي والاستخراج البيئي، وإعادة تشكيل المجتمعات المحلية؛ في حين تكشف أوكرانيا كيف يمكن للحرب أن تعيد إنتاج المخاطر البيئية والاجتماعية على المدى الطويل؛ أما غزة، فتمثل حالة مكثفة يتداخل فيها العنف الاستعماري العسكري مع الحصار والتدهور البيئي ضمن مساحة محدودة ومغلقة. ورغم اختلاف السياقات السياسية والجغرافية، فإن هذه الحالات تشترك في كونها تعكس نمطاً واحداً يقوم على إعادة تنظيم الموارد والفضاءات وإمكانيات الحياة بصورة غير متكافئة. لذلك لا تستخدم هذه الحالات بوصفها مقارنات مباشرة وإنما بوصفها مؤشرات على منظومة أوسع - النظام العالمي. ولا تطرح هذه الحالات بوصفها استثناءات معزولة وإنما باعتبارها نماذج تكشف كيف تعمل أنماط التدمير الممنهج لشروط الحياة بأشكال مختلفة تبعاً للسياقات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ففي الأمازون يتجسد التدمير الممنهج لشروط الحياة في التوسع المتسارع في الزراعة التجارية وتربية الماشية، وما يرافق ذلك من قطع واسع للغابات، ولا يحدث هذا التدخل بشكل قانوني دائماً، بل يصاحبه أيضا ممارسات غير قانونية وغير مشروعة، تشمل قطع الأخشاب غير المشروع، والتعدين الغير مرخص، وغسل الأموال من خلال مشاريع زراعية؛ تعمق الاستنزاف البيئي والاجتماعي وتقدّر قيمتها بمليارات الدولارات سنوياً.[13] ولا يقتصر الأمر على استغلال الموارد

---

[12] ارليش بيك، "حرب محسوسة، سلام محسوس، تصوير العنف وإخراجه"، في: **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن (القاهرة: دار المعرفة، 2006).256-355.

[13] Charles Barber, "Organized Crime in The Amazon: A Growing Threat to the World's Greatest Tropical Rainforest," World Resource Institute (July 9 2025), https://www.wri.org/insights/nature-crime-amazon-deforestation (accessed 4 June 2026); UN environment Programme, "Organized Crime Trade Worth over US$30 Billion Responsible for up to 90% of Tropical Deforestation" UN environment Programme (27 Septemper 2012), https://shortlink.uk/1qVC0 (accessed 4 June 2026).

الطبيعية، وإنما يمتد إلى إعادة تشكيل المجال البيئي بوصفه فضاءً للتراكم والسيطرة، وتصبح الأرض نفسها موضوعاً للصراع ومصدراً للثروة. هذا التحول يدفع السكان إلى الهشاشة أو النزوح، ويقوض أنماط حياتهم التقليدية. فقد عبر ساسمنتو وهو مربي ماشية في الأمازون عن ذلك بقوله: " لقد خرج النهر عن السيطرة، كنا نعرف متى يفيض النهر ومتى يجف أما الآن لا أحد يعرف، فإن ما يسميه الناس تقدماً قد قضى على حياتنا" وأضاف خوسيه بيرادونا سمينتو: " لقد غزو أرضنا، وذلك لأننا لم نبني عليها، فقد انتقلوا اليها وزرعوا فول الصويا وبقوا"[14]

وفي الوقت نفسه، تتعرض الغابات -التي تلعب دوراً أساسياً في استقرار المناخ العالمي- لتدمير متسارع، ما يجعل آثار هذه العملية تتجاوز المستوى المحلي. كما يترافق ذلك مع تصاعد العنف ضد المدافعين عن البيئة حيث يقتل ما لا يقل عن 200 ناشط بيئي سنوياً على مستوى العالم في السنوات الأخيرة، بمعدل يقترب من مدافع واحد كل يومين، وكانت نسبة كبيرة منهم من شعوب الأمازون الذين يقتلون تحديداً أثناء دفاعهم عن أراضيهم.[15] ما يعكس أن السيطرة تتم غالباً بالقوة وفي ظل هذا التفكك، لا يصبح تدمير الغابة مجرد خسارة بيئية تقاس بمساحات الأشجار المفقودة وإنما عملية تمس شروط الحياة نفسها إذ يترافق استنزاف النظم البيئية مع تقويض قدرة المجتمعات المرتبطة بها على البقاء والاستمرار والدفاع عن وجودها.[16]

أما في أوكرانيا، فتبين الحرب كيف يمكن أن تتحول البيئة نفسها إلى ساحة ووسيلة للعنف عبر عسكرة الطبيعة. فالتدمير لا يقتصر على البنية التحتية والخسائر البشرية، بل يشمل أيضاً تلوث الهواء والمياه والتربة، وحرق الغابات وتهديد الأنظمة البيئية على نطاق واسع. وتؤدي العمليات العسكرية إلى تغييرات طويلة الأمد في البيئة، مثل زيادة الحرائق وتدهور الأراضي، ما خلق مخاطر ستستمر لسنوات طويلة. وفي هذا السياق لا تنتج الحرب دماراً مباشراً وحسب، فهي تعيد أيضاً توزيع المخاطر والقدرة على التعافي بشكل غير متكافئ، إذ تتحمل بعض المجتمعات عبئاً أكبر من غيرها، خاصة في مجالات الصحة والغذاء والموارد الأساسية. تكشف بيانات الأقمار الصناعية أن فقدان الغابات تضاعف بعد اندلاع الحرب، مع تحول ملحوظ نحو الحرائق بوصفها أحد أشكال التدمير المرتبطة مباشرة بالعمليات القتالية، وارتفعت نسبة الغابات المحترقة إلى نحو 34% من إجمالي الفقدان مقارنة بـ 26% قبل الحرب.[17] هذا التحول يتجسد ميدانياً في موجات حرائق واسعة النطاق ناجمة عن القصف والانفجارات، فقد سجل نحو 9000 حريق خلال عام واحد أحرقت ما يقارب 965 ألف هكتار، في امتداد مباشر لخطوط المواجهة داخل المناطق الغابية- كما في غابات سيريبيرناسكي وكريمنسكي التي تحولت إلى جبهات قتال مباشرة وفقدت نظمها البيئية بشكل شبه كامل.[18] ويتقاطع هذا التدمير مع خسائر بشرية هائلة، فقد أسفرت الحرب عن

---

[14] The Guardian, "Agriculture, Deforestation, and Soya Cultivation in the Amazon," *The Guardian* (29 September 2025), https://shortlink.uk/1r14D (accessed 28 March 2026).

[15] Vatican News, "Amazonia: Indigenous Activists Murdered for Defending Their Rights," *Vatican News* (19 April 2021), https://shortlink.uk/1wrnh (accessed 6 April 2026).

[16] Barber, "Organized Crime in The Amazon."

[17] Adam Waśniewskiet al., "Impact of the War on Forest Ecosystem in Ukraine Based on Sentinel-2 Data," *Scientific Reports* (14 January 2026), https://www.nature.com/articles/s41598-026-35744-7 (accessed 6 April 2026).

[18] Alexei Ovchinnikov, "Environmental Consequences of the War in Ukraine: Dec 2025 – February 2026 Review," *Ukraine War Environmental Consequences Work Group* (26 March 2026), https://shortlink.uk/1r0-5 (accessed 6 April 2026).

مئات الآلاف من الضحايا، بينهم آلاف المدنيين والعسكريين، في سياق تنتج فيه العمليات العسكرية تدميراً متزامناً للبيئة وشروط الحياة الإنسانية معاً.[19]

وفي غزة، يصل هذا النمط إلى مستوى أكثر كثافة إذ يتداخل العنف العسكري مع تقييد الوصول إلى الموارد والبنية التحتية الأساسية. فقد أدى القصف والتدمير الواسع إلى انهيار أجزاء كبيرة من شبكات المياه والصرف الصحي والطاقة، إلى جانب تراكم الأنقاض والمواد الملوثة وتدهور التربة والهواء؛ فيشير التقرير إلى تلوث واسع للتربة والمياه الجوفية نتيجة تسرب المواد الكيميائية والنفايات السامة، في ظل انهيار شبه كامل لمنظومات إدارة النفايات والصرف الصحي، حيث دُمر أكثر من 85% من البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، مما أدى إلى تدفق مياه الصرف غير المعالجة إلى البيئة البحرية.[20] كما أن القصف والحرائق الناجمة عنهما أطلقا ملوثات هوائية سامة، في وقت أصبح فيه الهواء نفسه وسيطاً لنقل الخطر وليس وسيطاً للتنفس.[21] وفي ظل الحصار والقيود المستمرة، تصبح قدرة السكان على تجنب المخاطر أو إعادة بناء شروط الحياة محدودة للغاية. وبهذا لا يقتصر أثر الأزمة على الدمار المباشر فهو يمتد أيضاً إلى إنتاج بيئة تصبح فيها الحياة اليومية نفسها أكثر صعوبة وهشاشة مع مرور الوقت. فوفقاً لتقييم برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، فإن حجم الدمار البيئي بلغ مستويات غير مسبوقة، أدى القصف المكثف إلى توليد ما يقارب 39 مليون طن من الأنقاض الملوثة تحتوي على مواد خطرة مثل الأسبستوس والمعادن الثقيلة والذخائر الغير متفجرة؛[22] بما يحول الأرض ذاتها إلى مصدر تهديد طويل الأمد. يسعى من خلالها الاستعمار الى تفكيك الشروط المادية لاستمرار المجتمع؛ فتصبح البيئة ساحة للصراع ويستخدم تدميرها كآلية مركزية لإعادة تشكيل شروط الوجود الإنساني وإعادة هندسة العلاقات بين الإنسان والمكان.

فتتحول غزة إلى ما يمكن تسميته "منطقة تضحية"،[23] فيتم تركيز المخاطر البيئية من تلوث مياه إلى انعدام الأمن في فضاء جغرافي محاصر دون قدرة السكان على التحكم به أو الخروج منه. وبهذا تتحول البيئة إلى فضاء يعاد تفكيكه وإعادة تشكيله بما يمنع شروط الحياة، فتصبح التربة والمياه والهواء أدوات فعالة في إنتاج حالة مستمرة من الفناء.

وإذا كانت غزة تجسّد ذروة التدمير البيئي المباشر والمكثف في فضاء محاصر بالكامل، فإن الضفة الغربية تكشف عن وجه آخر لا يقل منهجية وإن اختلف في وتيرته وآلياته، حيث تتجلى ديناميكيات التدمير الممنهج لشروط الحياة عبر ما يعرف بـ"الاستيطان الرعوي" و "الترهيب البيئي"، كأدوات استعمارية تهدف إلى سلخ الإنسان الفلسطيني عن بيئته المباشرة، وفرض سيطرة تدريجية وشاملة على الأراضي والموارد. هنا لا يقتصر الاستيطان على البنايات الخرسانية وحسب، بل يمتد ليصبح وسيلة منهجية لسلخ الإنسان عن أرضه وعن مقومات عيشه. وهو يحول الحيوانات إلى أسلحة.

فباستخدام البؤر الزراعية والرعوية المتنقلة، يتم تدريجياً قطع طرق الرعي التقليدية، وتسميم الآبار، واقتلاع أشجار الزيتون، في ممارسة متعمدة "للترهيب البيئي"، الذي يهدف إلى تهجير

---

[19] Anonymous, "Counting the Cost: The Environmental Toll on Ukraine from the Russian Invasion," *Human Rights Research Center* (14 October 2025), https://shortlink.uk/1r0-G (accessed 6 April 2026).

[20] United Nations Environment Programme (UNEP), "Responding to Disasters and Conflict," *UNEP Annual Report* (2024), https://shortlink.uk/1r10p (accessed 6 April 2026).

[21] United Nations Environment Programme (UNEP), "Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip," *United Nations* (23 September 2025), https://shortlink.uk/1r118 (accessed 6 April 2026).

[22] Ibid.

[23] Dayna Scott and Adrian A. Smith, "Sacrifice Zones in the Green Energy Economy: Toward an Environmental Justice Framework," *McGill Law Journal,* 62, no. 3 (2017).

المجتمعات البدوية والفلاحية وتحقيق شعار "أرض بلا شعب" بأثر رجعي. إن الاحتلال يعيد هندسة الطبيعة نفسها، حين يصنف مساحات واسعة "محميات طبيعية"، ويجرم الممارسات الزراعية الفلسطينية ويصفها بأنها تهديد بيئي، بينما يستخدم الاستيطان الرعوي.

يهدف الاستيطان الرعوي إلى السيطرة الكاملة على الأراضي بدء من المناطق المصنفة (ج)، والتي تشكل أكثر من 60% من مساحة الضفة الغربية، ترافقها عمليات تسلل تدريجي ومُمنهج إلى المنطقتين المصنفتين (أ) و (ب)، لتحقيق سيطرة تامة على الموارد الزراعية والمائية وتجزئة الجغرافيا الفلسطينية. وتشكل هذه الممارسات انتهاكاً صارخاً للاتفاقيات البيئية الدولية والقانون الدولي الإنساني؛ إذ تُعامل الأراضي المحتلة أحياناً بصفتها محميات بيئية حصرية للمستوطنين الإسرائيليين، وأحيانا أخرى بصفتها مكبات للنفايات السائلة والصلبة. ويتناقض هذا بشكل واضح مع التزامات القوة المحتلة بموجب القانون الدولي، لاسيما المادة 55 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جينيف، والتي تحظر إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية التي تشكل وسيلة للبقاء للسكان المحميين.[24] كما أن تطبيق السياسات البيئية بشكل تمييزي ينتهك مبدأ "السيادة الدائمة للشعوب على مواردها الطبيعية"، وهو مبدأ راسخ في القانون الدولي العرفي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.[25] ومن الناحية القانونية، لا يقتصر الخلل على انتهاك القوانين القائمة فحسب، فهو أيضاً يكشف عن قصور جوهري في الآليات الدولية لمساءلة الجناة. إن حجم التدمير البيئي الممنهج في غزة والضفة الغربية يبرز الحاجة لتطوير القانون الجنائي الدولي، والمضي قدماً في تجريم "الإبادة البيئية"، فإن الاعتراف بالإبادة البيئية كالجريمة الخامسة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، عبر تعديل "نظام روما الأساسي"، من شأنه أن يغلق الثغرات القانونية التي تستغلها دولة الاحتلال، ويوفر أداة رادعة لمرتكبي العنف البيئي بوصفة أداة للإبادة الجماعية.[26]

إن هذا " الترهيب البيئي" لا يهدف فقط إلى تدمير المحاصيل أو تلويث المياه، بل يستهدف تدمير " الذاكرة البيئية" للمجتمع، فالإنسان الذي يسلخ عن أرضه يفقد معرفته المحلية بمواسم الزراعة، ومصادر المياه، ومسارات الرعي. وبذلك تتحول البيئة في الضفة الغربية إلى ساحة للصراع الوجودي. وكما تشير الأدبيات المتعلقة بالعدالة البيئية في السياقات الاستعمارية، فإن اقتلاع أشجار الزيتون لا يمثل خسارة اقتصادية، بقدر ما يمزق الأنسجة الاجتماعية التي تربط المجتمع بأرضه،

---

[24] البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، 8 حزيران/يونيو 1977، مجموعة معاهدات الأمم المتحدة 1125، ص 3، المادة 55. وللاطلاع على تحليل قانوني مفصل لحماية البيئة في الأراضي المحتلة، أنظر إلى:

Michael Bothe, Horst Fischer, and Natalino Ronzitti. 2013. *New Rules for Victims of Armed Conflicts: Commentary on the Two 1977 Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949*. Leiden: Martinus Nijhoff. 320-325.

[25] United Nations General Assembly, *Permanent Sovereignty of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab Population in the Occupied Syrian Golan over Their Natural Resources*, A/RES/76/225 (17 December 2021). https://short-url.cc/1y8qo (accessed 28 June 2026).

[26] فيما يتعلق بالخطاب القانوني الدولي والمساعي الرامية إلى تجريم التدمير البيئي، يُنظر في التعريف القانوني المقترح:

Independent Expert Panel, *"Ecocide," Stop Ecocide Foundation,* Commentary and Core text (Netherlands :Stop Ecocide Foundation, June 2021); Polly Higgins, *Ecocide as a Crime: The Case for the Recognition of the Fifth Crime under the Rome Statute* (London: Stop Ecocide Foundation, 2017), 45-50.

وإفراغ للمكان من دلالاته الحضارية.[27] إذ يستخدم تدميرها كآلية مركزية لإعادة هندسة الديموغرافيا والجغرافيا، وتفكيك الشروط المادية لاستمرار المجتمع الفلسطيني؛ محولة إياه إلى حالة دائمة من النزوح الداخلي.

فتتحول غزة إلى ما يمكن تسميته "منطقة تضحية" بتدميرها الشامل والمفاجئ، في حين تتحول الضفة الغربية إلى نموذج لما يصفه روب نيكسون بـ "العنف البطيء"، وهو تدمير بيئي تدريجي وغير مرئي ممتد عبر الزمن، بواسطة الاستيطان الرعوي والسيطرة على الموارد. وبهذا تتحول البيئة في الحالتين إلى فضاء يعاد تفكيكه وإعادة تشكيله بما يمنع شروط الحياة، وإن اختلفت وتيرة الدمار وآلياته، فبينما ينتج في غزة فناءً آنياً- ينتج في الضفة الغربية استنزافاً بطيئاً يهدف إلى محو الوجود الفلسطيني على المدى البعيد.

وفي المحصلة، تكشف هذه الحالات أن التدهور البيئي والعنف ضد البشر ليسا مسارين منفصلين وإنما عمليتين مترابطتين تعملان ضمن بنية واحدة. فالسيطرة على الأرض والموارد غالباً ما تتم عبر إعادة تشكيل البيئة التي تعتمد عليها المجتمعات، بقالب يؤدي إلى تقويض قدرتها على الاستمرار وإعادة إنتاج أوضاع طويلة الأمد من الهشاشة وعدم المساواة. ومن هنا قد يوفر مفهوم "التدمير الممنهج لشروط الحياة" إطاراً لفهم الأزمات بوصفها عمليات مستمرة تعمل على إعادة تشكيل العلاقة بين الإنسان والبيئة ضمن النظام العالمي الراهن.

التوصيات: نحو فهم تكاملي للعدالة البيئية والبقاء الإنساني

خلاصة النقاش أعلاه هو أنه لا يجوز التعامل مع التدهور البيئي بوصفه قضية تقنية منفصلة عن السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ما يعني ضرورة تبني مقاربات أكثر تكاملاً تربط بين حماية البيئة وحماية شروط الحياة والاستقرار المجتمعي. وفي هذا السياق، نقدم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير سياسات بيئية أكثر عدالة واستدامة.

1. **اعتماد مقاربة تكاملية في السياسات البيئية**

ينبغي أن تنطلق السياسات البيئية من النظر إلى الإنسان وبيئته، بصفتهما أجزاء من وحدة الحياة الكوكبية، فلا تعالج قضايا المياه أو الأراضي أو المناخ بمعزل عن مسبباتها وآثارها الاجتماعية والاقتصادية؛ ويتطلب ذلك دمج الاعتبارات البيئية ضمن سياسات التنمية والصحة والغذاء والتخطيط العمراني، ليس على سبيل الحصر.

2. **ربط العدالة البيئية بالعدالة الاجتماعية**

يتطلب التعامل مع التدهور البيئي تركيز الاهتمام على الفئات والمجموعات الأكثر تضرراً، وضمان وصول عادل إلى الموارد الأساسية، وتقليل التفاوت في التعرض للمخاطر البيئية، وتعزيز الحماية الاجتماعية في المناطق الأكثر هشاشة.

3. **تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في إدارة الموارد والتخطيط البيئي**

ينبغي إشراك المجتمعات المحلية والسكان المتأثرين بصورة مباشرة في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد الطبيعية والمشاريع البيئية، بشكل يضمن مراعاة احتياجاتهم ومعارفهم المحلية وقدرتهم على حماية مواردهم.

---

[27] Saree Makdisi, *Palestine Inside Out: An Everyday Occupation* (New York: W.W. Norton & Company, 2008), 45-50; Nur Masalha, *Palestine: A Four Thousand Year History* (London: Pluto Press, 2018), 145-148.

4. **حماية الموارد الطبيعية من أنماط الاستنزاف المفرط**

تحتاج الحكومات والمؤسسات الدولية إلى تطوير سياسات أكثر صرامة تجاه الأنشطة التي تؤدي إلى تدمير واسع النطاق للغابات والأراضي والمياه، بما في ذلك بعض أنماط الزراعة الصناعية والصناعات الاستخراجية، مع تعزيز آليات الرقابة والمساءلة البيئية.

5. **إدماج البعد البيئي في التعامل مع النزاعات ومناطق الحرب**

ينبغي التعامل مع الأضرار البيئية في مناطق النزاع باعتبارها جزءاً من الآثار طويلة الأمد للحروب، والعمل على حماية البنية التحتية البيئية والموارد الأساسية، وضمان إعادة التأهيل البيئي ضمن خطط الاستجابة وإعادة الإعمار.

6. **دعم المساءلة البيئية على المستوى الدولي**

يتطلب الحد من التدهور البيئي تعزيز آليات المساءلة المتعلقة بالأضرار البيئية واسعة النطاق، سواء الناتجة عن الحروب أو الأنشطة الاقتصادية الكبرى، بشكل يشمل تطوير أدوات قانونية ورقابية أكثر فاعلية على المستوى الدولي.

7. **إعمال الاتفاقيات البيئية الدولية في مناطق النزاع والاحتلال**

يجب التأكيد على أن الالتزامات البيئية الدولية لا تتوقف في أوقات النزاع أو تحت الاحتلال. فينبغي على المؤسسات الدولية والبيئية محاسبة الدول المنتهكة للاتفاقيات الدولية فعلى سبيل الذكر لا الحصر: (اتفاقيات التنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر) عندما تطبق سياسات تدمر البيئية في الأراضي المحتلة، واعتبار الانتهاكات البيئية في سياق الاحتلال جريمة بيئية تضاف إلى جرائم الحرب.

8. **تطوير المناهج التعليمية وبرامج التوعية البيئية**

ينبغي تعزيز فهم العلاقة بين البيئة والعدالة الاجتماعية من خلال إدماج مفاهيم العدالة البيئية والسيادة على الموارد ضمن المناهج المدرسية والجامعية، بما يعمل على بناء مقاربة مجتمعية ترى البيئة كجزء من شروط الحياة والاستقرار، وليس كقطاع منفصل عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

9. **دعم السيادة المحلية على الموارد**

يتطلب تعزيز الاستدامة تمكين المجتمعات المحلية من حماية أراضيها ومواردها وإدارة استخدامها بشكل أكثر عدالة واستقراراً، بما يسهم في تقليل الهشاشة وتعزيز القدرة على الاستمرار والتكيف.

خاتمة

تظهر هذه الورقة أن الأزمات البيئية في النظام العالمي الراهن لا يمكن فهمها بوصفها مجرد تغيرات مناخية أو تراجع في الموارد الطبيعية بمعزل عن السياقات السياسية والاقتصادية التي تسببها وتنتج عنها. فالتدهور البيئي يرتبط بشكل مباشر بالبنى التي تنظم الوصول إلى الموارد، وتوزيع المخاطر وإدارة الفضاءات بما يعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والطبيعة بصورة غير متكافئة ويؤثر بشكل متزايد على شروط الحياة وإمكانية الاستمرار الإنساني.

وتكشف الحالات التي تناولتها الورقة أنّ الضرر البيئي لا يقتصر على فقدان الغابات أو تلوث المياه أو تدمير البنية التحتية، فهو يمتد إلى إضعاف الأسس التي تعتمد عليها المجتمعات في الاستقرار والبقاء، بما في ذلك أنماط العيش والمعرفة المحلية والقدرة على الوصول إلى الموارد

الأساسية. وفي هذا السياق، لا يظهر التدهور البيئي بوصفه نتيجة للأزمات، فهو يمتد كعامل يعيد إنتاج الهشاشة ويعمقها على المدى الطويل. كما تبين الورقة أن هذه العمليات لا تعمل دائماً من خلال العنف المباشر أو الكوارث المفاجئة؛ وإنما عبر مسارات تراكمية وبطيئة تتشكل مع الوقت. فاستنزاف الموارد وتراجع القدرة على الإنتاج وتدهور الأراضي والمياه، وإضعاف البنية التحتية، كلها عمليات قد تبدو متفرقة، لكنها في الواقع تعمل بشكل تدريجي على تقويض قدرة المجتمعات على الاستمرار والتكيف. وغالباً ما تتحمل المجتمعات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من هذه التحولات، خاصة في ظل تفاوت واضح في القدرة على الحماية والتعافي والوصول إلى الموارد.

وفي السياقات الاستعمارية أو مناطق النزاع، تصبح هذه الديناميكيات أكثر وضوحاً، إذ تتداخل السيطرة على الأرض والموارد مع إعادة تنظيم الفضاءات وأنماط الحياة اليومية، وفي مثل هذه الحالات لا تكون البيئة مجرد مساحة متأثرة بالصراع وحسب؛ وإنما تتحول إلى جزء من آلياته، سواء عبر تقييد الوصول إلى الموارد أو تدميرها أو إعادة تشكيل استخدامها بطرق تؤثر بصورة مباشرة على إمكانيات الحياة والاستمرار.

ووفقاً لذلك، لا يمكن أن تقتصر معالجة الأزمة البيئية على الحلول التقنية أو الأدوات الإدارية وحدها رغم أهميتها، إلا أنها تتطلب أيضاً مقاربة تربط بين البيئة والعدالة الاجتماعية والسياسات الاقتصادية وأنماط إدارة الموارد. فحماية البيئة لا تنفصل عن حماية شروط الحياة نفسها، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في كيفية صياغة السياسات البيئية بحيث تنطلق من الترابط بين الإنسان وبيئته، ومن الحاجة إلى معالجة الأسباب البنيوية التي تعيد إنتاج التدهور والهشاشة بصورة مستمرة.

وفي هذا الإطار، لا يمكن النظر إلى الإنسان والطبيعة بوصفهما مجالين منفصلين، إذ إن العلاقة بينهما علاقة تكامل وترابط تقوم عليها شروط الحياة نفسها. لذلك فإن حماية البيئة لا تنفصل عن حماية الإنسان وكرامته وإمكانيات استمراره، إذ تشكل جزءاً من مشروع تحرري أشمل يسعى إلى بناء علاقات أكثر عدالة واستدامة بين المجتمعات وبيئاتها.

المصادر

بيك، أرليش. 2006. "حرب محسوسة سلام محسوس تصوير العنف وإخراجه." في: **مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود**، ترجمة علا عادل، وهند إبراهيم، وبسنت حسن، 256-355. القاهرة: دار المعرفة.

Dayna Scott و Adrian A Smith"" .Sacrifice Zones' in the Green Energy Economy: Toward an Environmental Justice Framework ". ".*McGill Law Journal* no. 3 .62 :(2017)

Permanent Sovereignty of the Palestinian People in the Occupied Palestinian Territory, including East Jerusalem, and of the Arab Population in the Occupied Syrian Golan over Their Natural Resources,. A/RES/76/225. 17 December 2021.

Waśniewski, Adam and et al. ""Impact of the War on Forest Ecosystem in Ukraine Based on Sentinel-2 Data."." *Scientific Reports* (2026). 6 April 2026. <https://www.nature.com/articles/s41598-026-35744-7>.

Alexei Ovchinnikov"" .Environmental Consequences of the War in Ukraine "." Review .Dec 2025 – February 2026 26 .March, 2026 > . https://uwecworkgroup.info/environmental-consequences-of-the-war-in-ukraine-dec-2025.<

Amazon Watch. ""“Amazon Crime: The Growing Role of Organized Crime in Deforestation.”." n.d. 6 April 2026. < https://amazonwatch.org/work/amazon-crim>.

Anonymous. "Counting the Cost: The Environmental Toll on Ukraine from the Russian Invasion." *Human Rights Research Center* (2025). 6 April 2026.

Barber , Charles (Chip). ""“Organized Crime in The Amazon: A Growing Threat to the World’s Greatest Tropical Rainforest.”." *World Resources Institute* (2025). 6 April 2026. < https://www.wri.org/insights/nature-crime-amazon-deforestation>.

Barber, Charles. "Organized Crime in The Amazon: A Growing Threat to the World’s Greatest Tropical Rainforest." *World Resource Institute* (2025). 4 June 2026. < https://www.wri.org/insights/nature-crime-amazon-deforestation>.

General Model Grant Agreement for the Horizon Europe Programme . No. Version I.2. Brussels:European Commission. 1 April 2024. < https://ec.europa.eu/info/funding-tenders/opportunities/docs/2021-2027/common/agr-contr/>.

Higgins, Polly. *Ecocide as a Crime: The Case for the Recognition of the Fifth Crime under the Rome Statute.* London: Stop Ecocide Foundation, 2017.

Independent Expert Panel. ""Ecocide," Stop Ecocide Foundation, Commentary and Core text." *Stop Ecocide Foundation,* (2021).

Makdisi, Saree. *Palestine Inside Out: An Everyday Occupation* . New York: W.W. Norton & Company, 2008.

Martínez, Joan Alier. ""“WORLD SUMMIT ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT.”.The Political Economy of Sustainable Development: Environmental Conflict, Participation and Movements." *United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD).* 30 August 2002.

Masalha, Nur. *Palestine: A Four Thousand Year History*. London: Pluto Press, 2018.

Michael Bothe, Horst Fischer, and Natalino Ronzitti. "New Rules for Victims of Armed Conflicts: Commentary on the Two 1977 Protocols Additional to the Geneva Conventions of 1949 ." *Martinus Nijhoff* (2013): 320-325.

Moore, Jason W. *Capitalism in the Web of Life: Ecology and the Accumulation of Capital.* London: Verso, 2015.

Nelson, Lissy Goralnik and Michael P. "Anthropocentrism ." *Encyclopedia of Applied Ethics*. Ed. Ruth Chadwick. New York and London: Academic press, 2012.

Shiva, Vandana. "Earth Democracy: Sustainability, Justice, and Peace." *Buffalo Environmental Law Journal* 1 (2018-2019): 26.

The Guardian“ " .Agriculture, Deforestation, and Soya Cultivation in the Amazon ".”. 28 .2025March, 2026 > .https://www.theguardian.com/global-development/2025/sep/29/agriculture-deforestation-farming-soya-cultivation-eating-brazil-amazon.<

UN environment Programme. "Organized Crime Trade Worth over US$30 Billion Responsible for up to 90% of Tropical Deforestation." 27 Septemper 2012. *UN environment Programme.* 4 June 2026. < https://shortlink.uk/1qVC0 >.

United Nations Environment Programme (UNEP)“ ." . Environmental Impact of the Escalation of Conflict in the Gaza Strip 6 .2025 ".”.April, 2026 > . https://www.un.org/unispal/document/unep-environmental-impact-of-the-escalation-of-conflict-in-the-gaza-strip.< /

Vatican News. "“Amazonia: Indigenous Activists Murdered for Defending Their Rights.”." 2021. 6 April 2026. < https://www.vaticannews.va/en/world/news/2021-04/amazonia-indigenous-activists-murder-rights-pope-church-repam.html?utm>.

World Trade Organization. "Agriculture." n.d. 13 May 2026. <https://shortlink.uk/1wri4>.